المراقب الاقتصادي

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970 (2) 298 7055
info@mas.ps | www.mas.ps

سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

هيئة سوق رأس المال
Capital Market Authority

الجهاز المركزي
للإحصاء الفلسطيني

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المراقب الاقتصادي

عدد 75 / 2023

المحرر: د. نعمان كنفاني
المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:
- إسلام ربيع - منسق عام (ماس)
- أمينة خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
- د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية
- د. بشار أبو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب 19111 ، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: 4/ 2987053 -2- 970- +
فاكس: +970-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون:+970-2-2982700
فاكس: +970-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب 452، رام الله
هاتف: +970-2-2415251
فاكس: +970-2-2415310
بريد إلكتروني: info@pma.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
ص.ب 4041 ، البيرة – فلسطين
هاتف:+970-2-2946946
فاكس: +970-2-2946947
الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps
بريد إلكتروني: info@pcma.p

النسخة الإنجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي:
https://mas.ps/en/publications/8927.html

© **حقوق الطبع والنشر محفوظة 2024**
لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك، إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

شباط 2024

تقديـــــــــــم

الربع الثالث للعام 2023... لمحة على مصائب الاقتصاد الفلسطيني عشية العدوان الإسرائيلي

أعد المراقب الاقتصادي الربعي الثالث لعام 2023، في خضم العدوان الإسرائيلي على فلسطين، والجميع يستدرك هول الدمار البشري والاقتصادي والمادي الذي انطوت عليه حرب الإبادة الجماعية الجارية في قطاع غزة المنكوب وفي الضفة الغربية المحاصرة. لذلك، لن يركز هذا العدد على ما يتم تدميره في الاقتصاد الفلسطيني، بل سيتم استعراضه في المراقب الربعي الرابع/السنوي القادم. بالتالي يقدم هذا العدد الربعي الخاص، الذي لا يتضمن القسم الثاني المعتاد "متابعات اقتصادية"، ما هو متاح من بيانات حول اقتصاد قطاع غزة عشية الحرب، وكذلك على أبرز ملامح الاقتصاد الفلسطيني والاختلالات والفجوات البنيوية المختلفة التي كان يعاني منها، والتي ربما تنقلب رأساً على عقب جراء حجم التراجع الاقتصادي والحرمان الاجتماعي المتوقع.

هكذا يرصد المراقب هنا الفجوات، خاصة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في المساهمة في الاقتصاد الفلسطيني، والاختلالات في مختلف المؤشرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية. تتمثل هذه المشاكل الاقتصادية الكلية في تركز الاستثمارات في القطاعات الخدمية والإسكان التي تضر بفعالية الاستثمار وإنتاجيته، في الانحدار في مساهمة القطاعات الإنتاجية في توليد الناتج المحلي، والهوة الواسعة بين ما يقوم الاقتصاد بإنتاجه محلياً وبين الموارد المتاحة فعلياً للاستهلاك والاستثمار، بما يسمح بالإنفاق بأعلى مما يتم إنتاجه محلياً. القائمة تطول، وستضاف لها العديد من التحديات الناجمة عن هذه الحرب.

نتوجه بالتقدير للشركاء القائمين على إعداد المراقب الربعي على إسهاماتهم العلمية، ولفريق البحث على متابعته الدقيقة لمجريات الاقتصاد الفلسطيني ولأبرز تطوراته الحديثة.

رجا الخالدي
مدير عام ماس

المحتويـــات

الاقتصاد الفلسطيني في الربع الثالث 2023

1. الناتج المحلي الإجمالي 1
2. السكان وسوق العمل 3
3. المالية العامة 4
4. القطاع المصرفي 5
5. القطاع المالي غير المصرفي 7
6. الأسعار والتضخم 8
7. الاستيراد والتصدير 9

MAS
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
هيئة سوق رأس المال
Capital Market Authority
سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

1- الناتج المحلي الإجمالي

- بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي نهاية الربع الثالث 2023 نحو 4,017.7 مليون دولار بالأسعار الثابتة، موزعةً بين 83% في الضفة الغربية و17% في قطاع غزة. وانعكس هذا التوزيع على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التي بلغت 1,129.1 دولار في الضفة مقابل 300.7 دولار في القطاع. وشهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الربع الثالث 2023 نموا بمقدار 1.1%، و2.6% مقارنة مع الربع السابق والربع المناظر على الترتيب. يوضح الشكل 1 التذبذب الحاد في معدلات نمو الاقتصاد الربعية، وهذا يعود أساسا إلى أن العوامل التي تؤثر على الأداء الاقتصادي في فلسطين خارجية ومتقلبة بدورها (مثل تحويلات المقاصة، والمساعدات، وتحويلات العمال في إسرائيل)، والى التحولات الموسمية أيضا.
- يوضح الشكل 2 تقلص مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الفلسطيني خلال العقدين الماضيين، وما ترتب عليه ذلك من اتساع الفجوة بين الضفة والقطاع في المساهمة في الاقتصاد الفلسطيني. إذ انخفضت مساهمة قطاع غزة من قرابة الثلث بداية الألفية الراهنة، لتصل إلى حوالي 17% نهاية الربع الثالث 2023. يعزى هذا الانخفاض إلى تباطؤ معدل النمو الاقتصادي في القطاع بفعل الحصار الإسرائيلي المشدد المفروض عليه منذ العام 2006. وتدلل أبحاث منظمة الأونكتاد أن معدل الاستثمار في قطاع غزة في العام 2022 انحدر إلى 10.7%، وهو ما يعادل 1.9% فقط من الناتج المحلى الإجمالي الفلسطيني. كما أن حصة الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في القطاع تقلصت بنسبة 37% بين 2006 و2022. ولم يستعد النشاط الاقتصادي في القطاع حتى نهاية الربع الثالث 2023 المستوى الذي كان عليه قبل الحصار (أنظر الشكل 2). ولقد انعكس اتساع الفجوة بين الضفة والقطاع في المساهمة في الاقتصاد الكلي في زيادة الفجوة في حصة الفرد من الناتج المحلي بين الضفة الغربية والقطاع لتصل إلى 27% في الربع الثالث 2023 مقارنة مع 88% قبل عقدين من الزمن (أنظر الشكل 3).
- بلغت نسبة الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني 28% من الناتج المحلي في الربع الثالث 2023. وتراوحت هذه بين 22-28% في معظم السنوات الماضية، وهي أدنى بشكل ملحوظ من المعدل المتوسط في الدول متوسطة الدخل (34%).[1] وتذهب معظم الاستثمارات إلى القطاعات غير التجارية (non-tradables)، وهو ما يعود جزئيا إلى ارتفاع مستوى عدم اليقين وانتشار عدم الثقة بالمستقبل نتيجة القيود المختلفة على الحركة والتجارة الخارجية التي يفرضها الاحتلال. ويؤدي تركز الاستثمار في القطاعات الخدمية والإسكان إلى تدني فعالية الاستثمار وإنتاجيته.
- يمكن النظر إلى الناتج المحلي الإجمالي من جانبين، جانب إجمالي قيمة الإنتاج (القيمة المضافة) في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وجانب إجمالي الإنفاق على السلع والخدمات. على صعيد القيمة المضافة يوضح الشكل 4 أن القطاعات الخدمية هي الأعلى مساهمة في الاقتصاد الفلسطيني، بحصة 58% من الناتج المحلي الإجمالي. وذلك على الرغم من تراجع مساهمتها في الناتج المحلي بمقدار 1.8 نقطة مئوية و1.2 نقطة مئوية مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب. وقابل هذا التراجع زيادة في مساهمة الرسوم الجمركية وصافي ض.ق.م. على الواردات لتصل إلى 19.4% مقارنة مع 17.6% و18.3% في الربع السابق والمناظر على الترتيب. أما القطاعات الإنتاجية فقد استقرت مساهمتها على نفس مستواها في الربع السابق والمناظر. وعلى ذلك، فإن نزعة الانحدار في مساهمة القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني لم تشهد تحسنا في هذا الربع. ومن المهم ملاحظة أن حصة الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الفلسطيني هبطت من 22% و12% على التوالي في العام 1994 إلى 12% و6% نهاية الربع الثالث 2023.
- أما من جهة الإنفاق على الناتج المحلي، وكما يوضح الجدول 1، شهد الاستهلاك الخاص والعام ارتفاعا ملحوظا بنسبة 4.4%، بين الربعين الثالث 2022 والثالث 2023. وانعكس هذا الارتفاع في الاستهلاك في ارتفاع كبير في المستوردات بنسبة 11% (لتصل إلى 287.5 مليون دولار).

شكل 1: معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي (النمو الربعي مقارنة مع الربع السابق %)

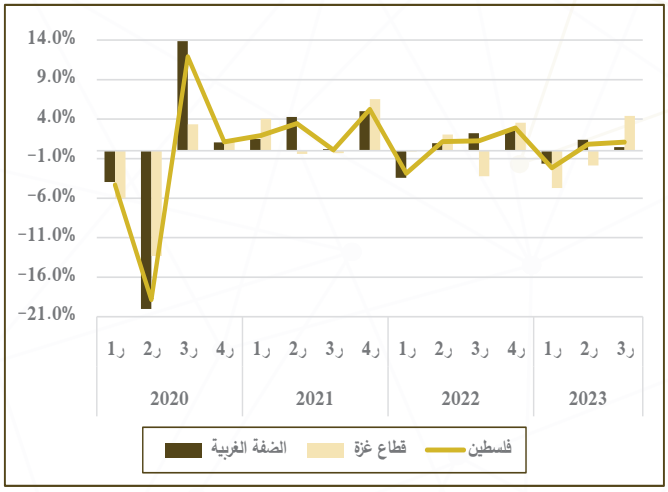

شكل 2: مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني حسب الربع خلال الأعوام 2000-2023

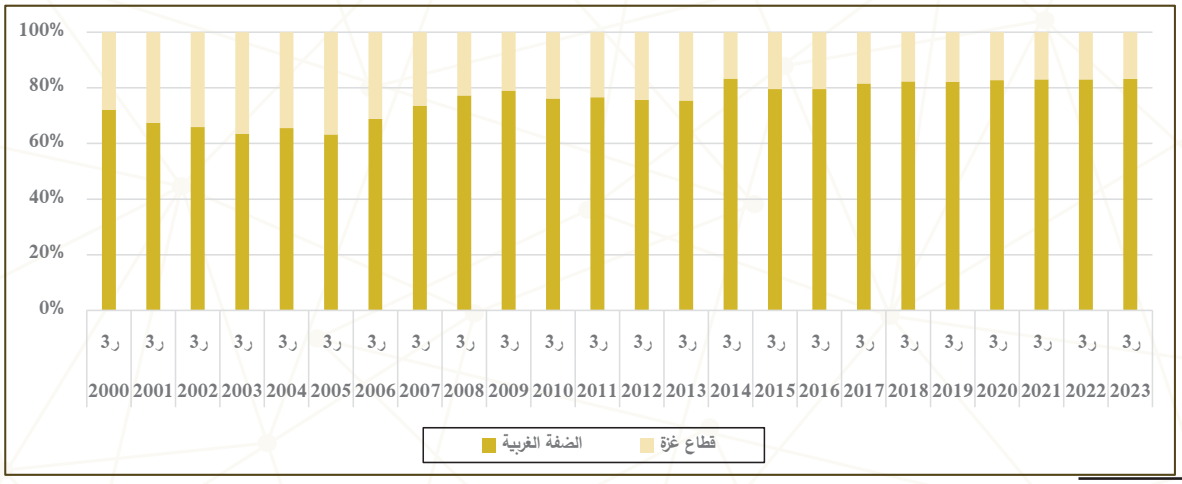

1 https//:data.worldbank.org/indicator/NE.GDI.TOTL.ZS

شكل 3: نسبة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في القطاع إلى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة حسب الربع خلال الأعوام 2000-2023

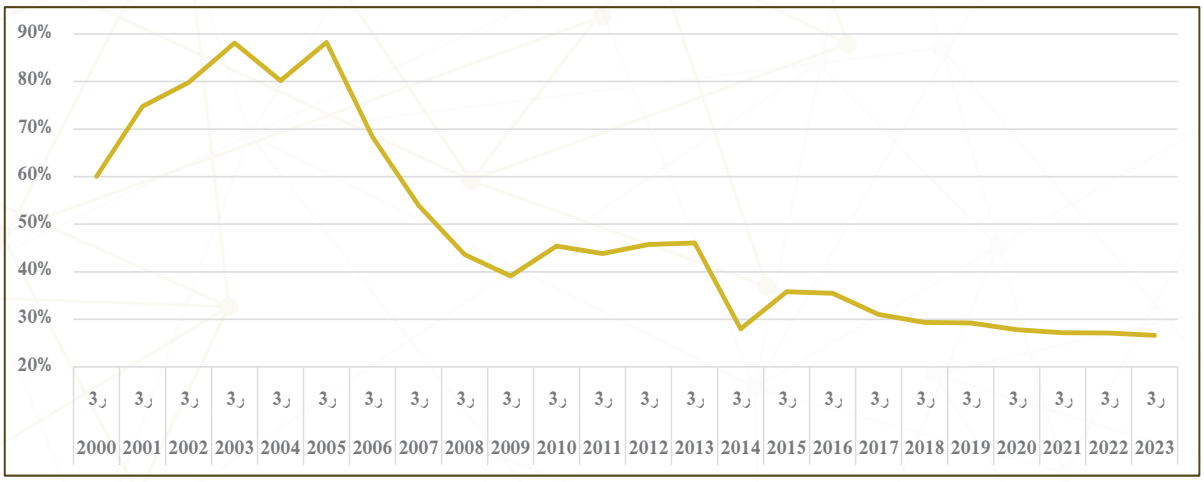

- جاءت مساهمة مكونات الناتج المحلي الإجمالي في النمو بين الربعين المتناظرين على النحو الآتي: ساهم الإنفاق الاستهلاكي النهائي والاستثمار والتصدير في نمو الناتج المحلي بنحو 8.7%، بينما أدت الواردات إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 7.3%، ليبلغ المجموع الصافي نحو 2.6% وهو ما يمثل النمو بين الربعين المتناظرين كما ذكرنا سابقا.
- هناك هوة واسعة في الاقتصاد الفلسطيني بين ما يقوم الاقتصاد بإنتاجه محليا (أي الناتج المحلي الإجمالي) وبين الموارد المتاحة فعليا للاستهلاك والاستثمار. ذلك لأن تحويلات أجور العاملين من الخارج والهبات التي ترد من الخارج أيضا دون مقابل، تسمح بالإنفاق بأعلى مما يتم إنتاجه محليا. يوضح الجدول 2 أن الدخل القومي المتاح (التصرفي) في فلسطين كان خلال الربع الثالث 2023 أعلى بنسبة 34% من الناتج المحلي. علما بأن النسبة لم تكن تزيد على 25% في العام 2015. ويجدر الانتباه إلى أن دخل العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ نحو 14% من إجمالي الدخل المتاح.

جدول 1: التبدل في الإنفاق على الناتج المحلي ومساهمة مكونات الطلب في النمو بين الربعين الثالث 2022 والثالث 2023

التغير في الاستخدام النهائي	النمو (%)	المساهمة في النمو %
التغير في الاستهلاك الخاص	3.1	3.1
(+) التغير في الاستهلاك العام	10.6	2.2
(+) التغير في الاستثمار	3.5	1.0
(+) التغير في الصادرات	12.9	2.4
(-) التغير في الواردات	11.0	7.3
(+) التغير في صافي السهو والخطأ	(69.4)	1.2
الناتج المحلي	**2.6**	**2.6**

* ملاحظة: الأرقام والنسب بين الأقواس هي قيم سالبة.

شكل 4: القيمة المضافة في فلسطين حسب القطاع الاقتصادي الربعي (بالأسعار الثابتة، مليون دولار)

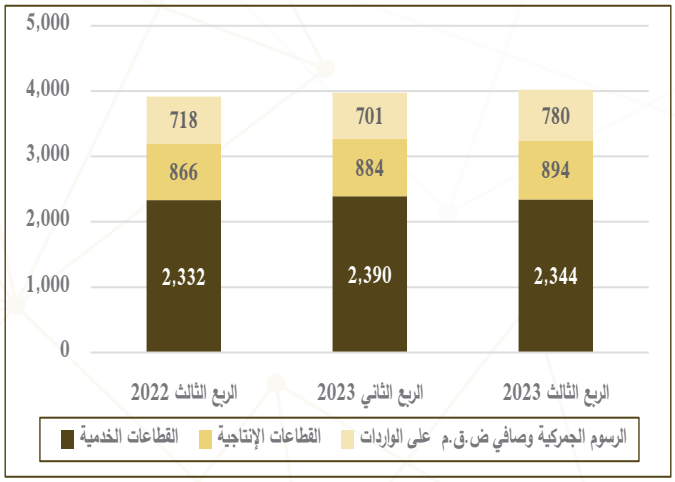

جدول 2: الدخل القومي المتاح في أرباع السنة (بالأسعار الثابتة، مليون دولار)

المتغير	ر3، 2022	ر2، 2023	ر3، 2023
	2023		
الناتج المحلي الإجمالي	**3,916.0**	**3,974.3**	**4,017.7**
+ صافي تعويضات العاملين	842.2	657.1	748.2
+ صافي دخل الملكية	18.8	31.5	72.7
الدخل القومي الإجمالي	**4,777.0**	**4,662.9**	**4,838.6**
+ صافي التحويلات الجارية	559.7	516.4	531.8
الدخل القومي المتاح	**5,336.7**	**5,179.3**	**5,370.4**

2- السكان وسوق العمل

- **توزع السكان:** بلغ عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة 5.5 مليون نسمة نهاية الربع الثالث 2023. منهم 3.3 مليون في الضفة و2.2 مليون في القطاع. وتوزع السكان بين 63% ممن تزيد أعمارهم على 15 سنة (وهم الذين يعرفون باسم القوة البشرية) و37% ممن تقل أعمارهم عن 15 سنة. تنقسم القوة البشرية بدورها إلى قسمين، القوة العاملة (أي الأفراد العاملين والعاطلين الذين يبحثون عن العمل)، والأفراد خارج القوة العاملة (أي الأفراد الذين لا يعملون ولا يتم اعتبار أنهم يرغبون أو يبحثون عن عمل بغض النظر عن أسباب ذلك)، أنظر الشكل 1. يوضح الجدول 1 توزع الأفراد خارج القوة العاملة. حيث بلغ عدد الذين في التعليم والتدريب منهم نحو نصف مليون شخص، 59% منهم من الإناث. كما تدلل الأرقام أن 93% ممن هم خارج القوة العاملة وغير المنخرطين في التعليم أو التدريب هم من الإناث.
- **نسبة المشاركة:** هي نسبة القوى العاملة إلى القوى البشرية. وكلما كانت النسبة أعلى، كان عبء الإعالة على كاهل كل شخص يعمل أقل. ونسبة المشاركة متدنية بشكل عام في فلسطين وفي المنطقة العربية، نتيجة تدني مشاركة المرأة في سوق العمل. بلغت نسبة المشاركة في فلسطين في الربع الثالث 2023 نحو 44.4% بانخفاض قدره 1.3 نقطة مئوية عن الربع المناظر 2022. والنسبة مرتفعة جداً بين الذكور (71.0%)، ومنخفضة للغاية في أوساط الإناث (17.2%). كما أنها أعلى في الضفة (47.3%) منها في القطاع (39.8%).
- **عدد العاملين:** ارتفع العدد الكلي للعاملين بنسبة 0.8% بين الربعين المتناظرين (أساس سنوي) ووصل إلى 1,160 ألف فرد (60% في الضفة، 25% في القطاع، و15% في إسرائيل والمستعمرات) وتحققت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع العمالة في السوق المحلية بنسبة 3.2% (4.5% في الضفة مع نمو ضئيل بنسبة 0.1% في القطاع).
- **العاملون في القطاع العام:** بلغ عدد العاملين في الحكومة الفلسطينية نحو 205 ألف شخص نهاية الربع الثالث (17.7% من إجمالي العمالة). ويستفاد من تقرير للبنك الدولي أن 75% من العاملين في الحكومة كانوا في الضفة الغربية في العام 2021 والباقي في قطاع غزة، مقارنة بنسبة 57% في الضفة و43% في القطاع في 2011. وتحقق هذا نتيجة ارتفاع العمالة العامة في الضفة بنسبة 32% بين 2011 و2021 (من 88 ألف إلى 116 ألف) مقابل انحدارها بنسبة 40% في القطاع خلال الفترة. ويورد ذات المصدر أن عدد العاملين لدى الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة بلغ 39,156 شخص في 2021.[1]
- **العمالة في إسرائيل والمستعمرات:** انخفض عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات بنسبة ملحوظة (10.4%) بين الربع الثالث 2023 والربع المناظر 2022، وانعكس هذا في انخفاض نسبة العاملين في إسرائيل والمستعمرات إلى إجمالي العاملين في فلسطين من نحو 17% إلى 15% بين الربعين المتناظرين (الشكل 3). بلغ عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات 177.4 ألف عامل فلسطيني. وتوزع هؤلاء بين 74.5% يعملون بتصريح و21.1% بدون تصريح، و4.4% من حملة الهوية الزرقاء (سكان القدس). كما توزعوا بين 171.7 ألف عامل من الضفة الغربية و5,700 عامل من قطاع غزة. من ناحية أخرى، يورد تقرير أخير لمنظمة العمل الدولية عدد وأنواع التصاريح التي أصدرتها قوات الاحتلال للمواطنين في قطاع غزة في العام 2022. ولقد بلغ العدد الإجمالي لهذه التصاريح 27,700 تصريح، منها 869 تصريح عمل، و7,110 تصاريح تجارة ورجال أعمال.[2]
- **التوزيع القطاعي للعاملين:** يظهر الجدول 2 أنّ هناك تبايناً في التوزيع النسبي للعاملين في الأنشطة المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ترتفع نسبة التشغيل في الصناعة والمحاجر في الضفة الغربية (14.5% في الضفة الغربية، مقابل 8.1% في قطاع غزة)، يقابله ارتفاع نسبة التشغيل في قطاع الخدمات في قطاع غزة (47.4% مقابل 34.7% في الضفة الغربية). كما تشير الأرقام إلى التدني الكبير في نسبة العاملين في البناء والتشييد في قطاع غزة (6.1% فقط)، وهذا يعود إلى الحصار المشدد الذي تفرضه إسرائيل على دخول مواد البناء إلى القطاع. يظهر الجدول كذلك أن العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات تتركز بشكل كبير في قطاع البناء والتشييد، إذ بلغت نسبة العاملين في هذا القطاع نحو 64.4%.
- **البطالة:** بلغ معدل البطالة 24.1% في الربع الثالث 2023 وهو أقل بمقدار 0.6 نقطة مئوية عن الربع المناظر 2022. ويوضح الجدول 3 التباين الكبير في

جدول 1: توزع الأفراد خارج القوى العاملة (الربع الثالث 2023)

الأفراد خارج القوى العاملة (2.05 مليون فرد) *		
متقاعدون	غير منخرطين بالتعليم أو التدريب	في التعليم والتدريب
%17	%56	%28

* توزيع الأفراد خارج القوى العاملة من تقرير صندوق النقد الدولي (نيسان 2023).

شكل 1: عدد السكان والقوة البشرية والعاملين في فلسطين (الربع الثالث 2023، ألف فرد)

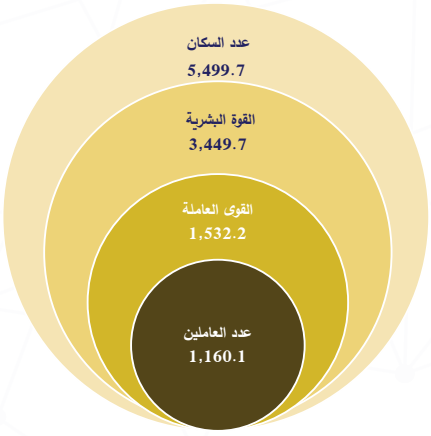

شكل 2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل والقطاع (الربع الثالث 2023، %)

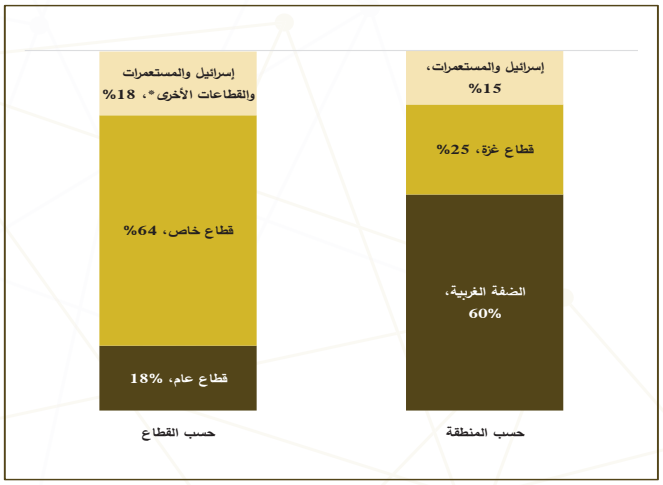

* القطاعات الأخرى تشمل المؤسسات الأهلية، والمؤسسات غير الهادفة للربح.

1 https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099320012152224196/p17870707ee3d60d0b5460a16a39379461

2 ILO. (2023). The Situation of Workers of the Occupied Arab Territories: Report of the Director General. https://www.ilo.org/ilc/ILCSessions/111/reports/reports-to-the-conference/WCMS_883198/lang--en/index.htm

معدل البطالة بين الضفة والقطاع. كما يوضح التباين الكبير أيضا في معدل البطالة بين الذكور والإناث، خصوصا في قطاع غزة. ويجدر التنويه بأن معدل البطالة في جيل الشباب والشابات (15-29 سنة) بلغ 34.8% نهاية الربع الثالث (بواقع 20.7% في الضفة مقابل 59.5% في القطاع)، مع معدل وصل إلى 81% في وسط شابات قطاع غزة.

- **الأجور:** وصل متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة إلى 139.0 شيكل في الربع الثالث 2023. وتباين هذا المتوسط بين 160.5 شيكل لعمال البناء والتشييد و111.5 شيكل لعمال الزراعة. ومتوسط أجر العامل في الضفة أعلى من ضعفي المتوسط في القطاع، ولكنه يعادل 47% من متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات. ويتباين المتوسط الأخير بين 328.7 شيكل لعمال البناء والتشييد و220.9 شيكل لعمال الزراعة (الجدول 4).
- **الحد الأدنى للأجور:** يبلغ الحد الأدنى الرسمي للأجر الشهري في فلسطين 1,880 شيكل. إلا أن نسبة المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى في القطاع الخاص بلغت نحو 37% (12% في الضفة و93% في القطاع)، بمتوسط أجر شهري يعادل 832 شيكل (1,432 شيكل في الضفة و736 شيكل في القطاع).

جدول 2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل والنشاط الاقتصادي (الربع الثالث 2023، %)

النشاط الاقتصادي	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستعمرات
الزراعة والصيد والحراجة	5.8	6.3	6.7
محاجر وصناعة تحويلية	14.5	8.1	13.5
البناء والتشييد	14.5	6.1	64.4
التجارة والمطاعم والفنادق	24.2	23.0	11.5
النقل والتخزين والاتصالات	6.3	9.1	0.6
خدمات وغيرها	34.7	47.4	3.3
المجموع	100.0	100.0	100.0

شكل 3: أعداد العاملين في إسرائيل والمستعمرات موزعين حسب حيازة تصريح العمل (ألف عامل)

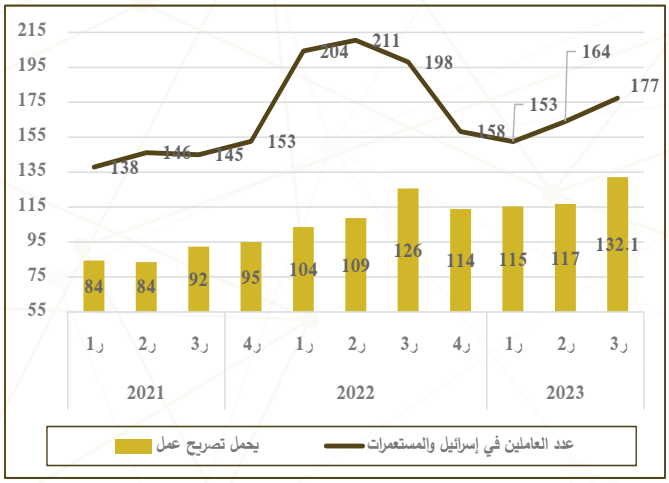

جدول 3: معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة (%)

	ر3، 2022	ر2، 2023	ر3، 2023
فلسطين	**24.7**	**24.7**	**24.1**
الضفة الغربية	**12.6**	**13.4**	**12.9**
- الذكور	9.7	10.5	10.2
- الإناث	24.7	24.7	24.9
قطاع غزة	**46.6**	**46.4**	**45.1**
- الذكور	39.2	40.8	39.2
- الإناث	72.2	66.3	67.7

جدول 4: متوسط الأجر اليومي للمستخدمين معلومي الأجر (شيكل)

مكان العمل	ر3، 2022	ر2، 2023	ر3، 2023
السوق المحلي	105.4	112.0	111.3
- الضفة الغربية	129.0	136.8	139.0
- قطاع غزة	53.5	53.8	50.6
إسرائيل والمستعمرات	283.5	288.8	297.7

3-المالية العامة

- **الإيرادات العامة:** ارتفعت إيرادات المقاصة خلال الربع الثالث 2023 بنسبة 14% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 3 مليار شيكل، ولتشكل ما يقارب 63.2% من إجمالي الإيرادات العامة خلال هذا الربع. كذلك ارتفعت إيرادات الجباية المحلية بنسبة 16.3% خلال الفترة ذاتها، لتبلغ حوالي 1.7 مليار شيكل (أنظر الجدول 1). أما المنح والمساعدات الخارجية فقد بلغت خلال الربع الثالث 2023 حوالي 281.7 مليون شيكل، مقارنة بـ 710.7 مليون شيكل خلال الربع المناظر (أنظر الشكل 1). بالمحصلة، بلغ صافي الإيرادات العامة والمنح المتحصلة خلال الربع الثالث 2023 حوالي 5 مليار شيكل، مقارنة بحوالي 4.6 مليار شيكل خلال الربع المناظر، مشكلة نحو 92.4% من الإنفاق العام المستحق على الحكومة خلال هذا الربع (أساس الالتزام).
- **النفقات العامة:** انخفض الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الثالث من العام 2023 بنسبة 17.4% مقارنة بالربع المناظر، ليبلغ حوالي 3.2 مليار شيكل (أنظر الجدول 1). وفي ذات السياق انخفضت فاتورة الأجور والرواتب وفقاً للأساس

شكل 1: المنح والمساعدات الخارجية في الربعين الثالث 2022 والثالث 2023 (مليون شيكل)

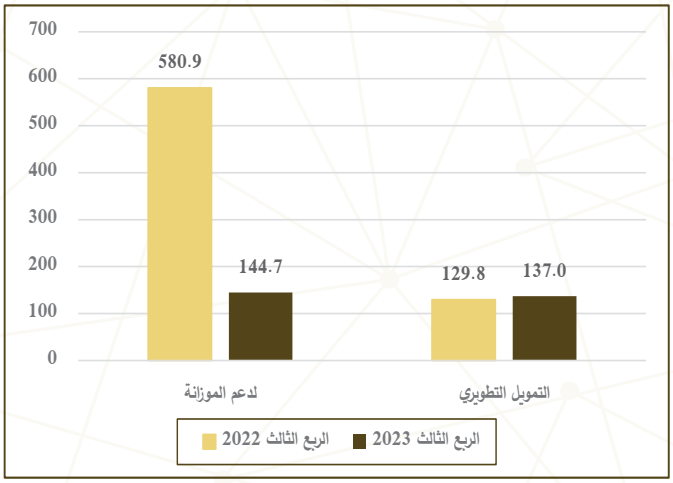

النقدي بنسبة 32.8% مقارنة بالربع المناظر، لتبلغ حوالي 1.2 مليار شيكل. وجاء هذا الانخفاض نتيجة صرف دفعة مقدمة، بنسبة 85%، عن راتب شهر حزيران (الذي يستحق في الربع الثالث) في نهاية الربع الثاني بمناسبة عيد الأضحى. كما انخفضت نفقات غير الأجور الفعلية بنسبة 8.6% بين الربعين المتناظرين، لتبلغ حوالي 1.3 مليار شيكل. أما الإنفاق التطويري الفعلي فقد بلغ حوالي 226.6 مليون شيكل، مقارنة بنحو 195.7 مليون شيكل خلال الربع المناظر.

- **إنفاق الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة:** رفضت الحكومة الفلسطينية أواخر العام 2023 استلام مبالغ المقاصة بسبب استقطاع مبلغ 275 مليون شيكل منها، وهو ما ادعت إسرائيل أنه المبلغ الذي تحوله الحكومة شهريا إلى قطاع غزة. ويتوزع هذا المبلغ بين 170 مليون شيكل (46 مليون دولار) لتغطية رواتب الموظفين العموميين في القطاع، ونحو 100 مليون شيكل (27 مليون دولار) لتسديد ثمن الوقود لمحطة توليد الكهرباء. على أن دراسة حديثة للبنك الدولي تسجل رقما أدنى بقليل للرواتب المحولة للقطاع (160 مليون شيكل شهريا)، وهو ما يعادل 25% من إجمالي فاتورة الرواتب للحكومة الفلسطينية الشهرية في العام 2021 (650 مليون شيكل). وتسجل الدراسة أن حصة رواتب الموظفين العامين في الضفة من إجمالي فاتورة الرواتب ارتفعت بنسبة 7% سنويا بين 2011 و2021، في حين انخفضت حصة الموظفين في قطاع غزة بنسبة 27% خلال نفس الفترة.[1]
- **الفائض/العجز المالي:** أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة (على الأساس النقدي) خلال الربع الثالث 2023، إلى فائض في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات الخارجية بحوالي 1.8 مليار شيكل، إلا أن هذا الرصيد لا يعكس حقيقة الوضع المالي للحكومة، وهو ما يشير إليه الرصيد الكلي على أساس الالتزام، الذي حقق عجزا بحوالي 0.2 مليار شيكل.
- **الدين العام:** انخفض الدين العام الحكومي مقوما بالدولار نهاية الربع الثالث من العام 2023، بنسبة 8.6%، و4.6% مقارنة بالربع السابق والمناظر على الترتيب، ليبلغ حوالي 3.4 مليار دولار (تعادل نحو 13 مليار شيكل)، وبلغت حصة الدين المحلي منه حوالي 61.8%، في مقابل 38.2% للدين العام الخارجي (أنظر الشكل 2).

جدول 1: الإيرادات والنفقات (الأساس النقدي)
في الربعين الثالث 2022 والثالث 2023 (مليون شيكل)

البند	ر3، 2022	ر3، 2023
مجموع الإيرادات	3,864.1	4,685.2
إيرادات المقاصة	2,604.4	2,969.0
إيرادات ضريبية	916.7	1,028.9
إيرادات غير ضريبية	466	570.5
متحصلات مخصصة	105.9	132.1
الإرجاعات الضريبية (-)	228.9	15.3
مجموع النفقات	3,889.3	3,214.0
الأجور والرواتب	1,816.9	1,220.9
غير الأجور	1,413.4	1,291.5
صافي الإقراض	271.4	328.6
مدفوعات مخصصة	191.9	146.4
إنفاق تطويري	195.7	226.6
الرصيد قبل المنح والمساعدات	-25.2	1,471.2

شكل 2: الدين العام الحكومي موزع بين الخارجي والمحلي (مليون دولار)

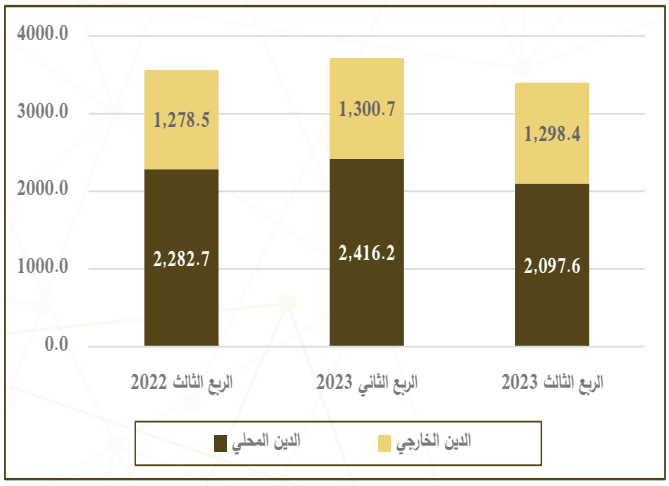

1 World Bank. (2022). Wage Bill and Employment Diagnostic: Key Drivers and Policy Recommendations. http://documents.worldbank.org/curated/en/099320012152224196/P17870707ee3d60d0b5460a16a39379461

4-القطاع المصرفي

- **إجمالي الموجودات:** يعمل في فلسطين ثلاثة عشر مصرفا، بإجمالي أصول بلغت قيمتها 21.7 مليار دولار نهاية الربع الثالث 2023، وهذا يمثل ارتفاعا بنسبة 1.8% مقارنة بالفترة المناظرة من العام 2022. شكلت أصول المصارف المحلية (سبعة مصارف) حوالي 60% من إجمالي أصول المصارف بقيمة 13.0 مليار دولار (مثلت المصارف الإسلامية حوالي 29% منها). أما المصارف الوافدة (ستة مصارف)، فبلغ إجمالي أصولها 40% من إجمالي أصول المصارف العاملة في فلسطين، وهذا يمثل ارتفاعا بنسبة 2.3% مقارنة بالربع الثالث 2022.
- **التسهيلات الائتمانية:** ارتفعت التسهيلات الائتمانية بمعدل 4.8% لتبلغ حوالي 11.4 مليار دولار لتشكل حوالي 53% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي. شهدت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام تراجعاً بنسبة 7.6% بين الربعين المتناظرين (أساس سنوي) لتبلغ نحو ملياري دولار، ما يمثل حوالي 17.9% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف. أما بالنسبة للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص فلقد ارتفعت بنسبة 8% مقارنة بالربع المناظر، لتتجاوز الـ 9.3 مليار دولار. وذهب الجزء الأعظم منها لتمويل العقارات/الإنشاءات والنشاطات التجارية. أما بحسب العملة، فازدادت التسهيلات الممنوحة بكافة العملات باستثناء التسهيلات الممنوحة بالدينار الأردني، التي استمرت بالتراجع منذ حوالي السنتين. وتوزعت التسهيلات الائتمانية بين 46% بالشيكل، و43% بالدولار، ونحو 10% بالدينار. أما جغرافياً، فقد ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من فروع المصارف في محافظات الضفة الغربية مقارنة مع الفترة المناظرة بمعدل 5.4%، لتتجاوز قيمتها 10.4 مليار دولار، في حين سجلت تراجعا طفيفا في قطاع غزة (نقطة مئوية واحدة) مقارنة بقيمتها قبل عام، منخفضة إلى 979.1 مليون دولار (أنظر الجدول 1).
- **ودائع العملاء:** بقيت ودائع العملاء مستقرة عند 16.8 مليار دولار في نهاية الربع الثالث 2023 كما هي منذ بداية العام (10% منها في قطاع غزة). إلا أنها سجلت ارتفاعا مقارنة بالربع المناظر بمعدل 1.7% (ما يعادل 287 مليون دولار). مشكلة نحو77% من إجمالي التزامات المصارف. جاء هذا الارتفاع على

المستوى السنوي مدفوعا بارتفاع ودائع العملاء بالشيكل تحديداً، إذ ارتفعت بمعدل 18.8% مقارنة بقيمتها قبل عام، مشكلة الجزء الأكبر من ودائع العملاء (حوالي 47% منها). في المقابل تراجعت الودائع بالعملات الأخرى مقارنة بالفترة ذاتها، إذ انكمشت الودائع بالدولار بنسبة 8.6%، لتتراجع أهميتها النسبية من إجمالي الودائع إلى 33%. كما تراجعت الودائع بالدينار الأردني بمعدل 10.7% خلال ذات الفترة، لتشكل 18% من ودائع العملاء (الجدول 2).

- **القروض المتعثرة:** بلغت قيمة القروض المتعثرة لدى المصارف العاملة في فلسطين نهاية الربع الثالث 2023 نحو 470.5 مليون دولار، مرتفعة بمعدل 5.7% مقارنة بالربع المناظر، ومع ذلك بقيت تشكل حوالي 4.1% من إجمالي قيمة القروض (الشكل 1). ولا يزال قطاع الزراعة والثروة الحيوانية الأكثر تعثرا خلال الربع الثالث 2023، بالرغم من تراجع نسبة تعثره مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 18.7% (علما بأن التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع لا تتعدى 2% من إجمالي التسهيلات)، تلاه قطاع السياحة والفنادق بنسبة 16.7%، ثم قطاع التجارة العامة بنسبة 6.9%. في حين سجلت قطاعات أخرى نسب تعثر متدنية، مثل؛ قطاع الخدمات وقطاع تمويل شراء السيارات، فلم تتجاوز نسب التعثر فيها الـ 3%.
- **أرباح المصارف:** حققت المصارف في نهاية الربع الثالث من العام 2023 دخلا صافيا بعد الضرائب بلغ 185.2 مليون دولار، مرتفعاً بنسبة 9.8% مقارنة مع نهاية أيلول من العام السابق. وتشير البيانات إلى ارتفاع صافي دخل المصارف من الفوائد لتبلغ 625.8 مليون دولار. أما إيراداتها من العمولات والرسوم والاستثمار في الأوراق المالية وعمليات تبديل وتقييم العملات الأجنبية فتراجعت خلال الفترة نفسها إلى 158.2 مليون دولار. بالمقابل ارتفعت نفقات المصارف لتصل إلى 598.8 مليون دولار.
- **أسعار الفائدة:** تراجع المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض بجميع العملات بشكل طفيف، نهاية الربع الثالث مقارنة مع نهاية الربع الثاني 2023 (أنظر الجدول 3). وصلت الفائدة على القروض الممنوحة بالدولار 6.16% مقارنة بنحو 6.30% نهاية الربع السابق، وللقروض بالشيكل إلى 6.94% مقارنة بـ 7.03%. أما على المستوى السنوي، فما زالت أسعار الفائدة على القروض الممنوحة بالشيكل أعلى من مستوياتها قبل عام بنحو 11 نقطة أساس، في حين استقرت الفائدة على قروض الدولار عند مستواها قبل عام، وتراجعت بشكل طفيف للقروض الممنوحة بالدينار الأردني.

أما بالنسبة لأسعار الفائدة على الودائع لأجل فلقد شهدت ارتفاعا بجميع العملات بين الربعين المتلاحقين، من 2.23% إلى 2.34 للشيكل، و2.26 إلى 2.46% للدولار. كذلك ارتفعت الفوائد على ودائع الشيكل والدولار على أساس سنوي. ووصلت الفائدة المرجحة على الودائع بالدينار إلى 2.20% نهاية الربع الثالث، مقارنة مع 2.08% في الربع السابق و1.78% قبل سنة.

شكل 1: نسبة القروض المتعثرة (نسبة مئوية)

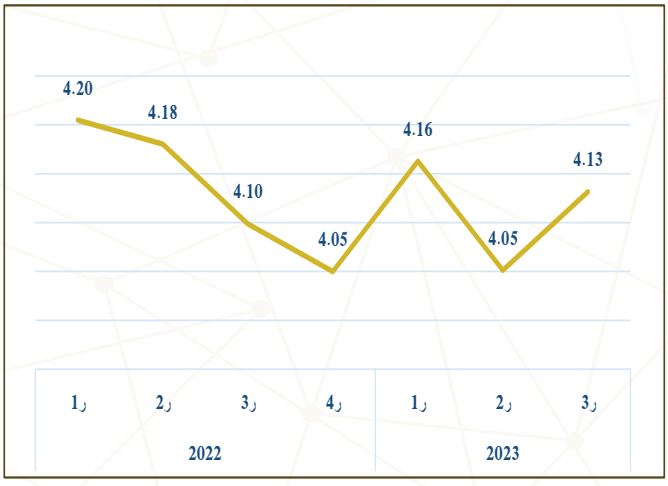

جدول 1: التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية (مليون دولار)

البند	2022		2023		
	3ر	4ر	1ر	2ر	3ر
القطاع العام	2,207.9	2,194.4	2,138.9	2,378.6	2,040.8
العقارات والإنشاءات	2,067.9	2,276.1	2,312.0	2,366.3	2,360.1
التعدين والصناعة	607.1	609.6	661.6	668.4	683.8
التجارة	1,748.1	1,825.7	1,896.7	1,961.1	1,996.6
الخدمات	1,106.4	1,055.3	1,132.3	1,136.6	1,075.7
تمويل شراء السيارات	400.4	423.7	432.9	451.2	536.9
تمويل السلع الاستهلاكية	1,508.7	1,438.2	1,417.1	1,357.0	1,257.3
أخرى في القطاع الخاص*	1,216.3	1,222.0	1,244.3	1,369.1	1,438.3
المجموع	**10,862.8**	**11,045.0**	**11,235.8**	**11,688.3**	**11,389.5**

* أخرى في القطاع الخاص تشمل التسهيلات الممنوحة لكل من تطوير الأراضي والزراعة والثروة الحيوانية، وقطاع السياحة والفنادق والمطاعم، وقطاع النقل والمواصلات، إضافة لتمويل الاستثمار بالأسهم، والتسهيلات الأخرى غير المصنفة.

جدول 2: توزع ودائع الجمهور

		3ر، 22	2ر، 23	3ر، 23
الجهة المودعة	قطاع عام	648.2	560.5	554.1
	قطاع خاص	15,839.4	16,261.6	16,220.1
المنطقة	الضفة الغربية	14,953.3	15,207.4	15,160.7
	قطاع غزة	1,534.3	1,614.6	1,613.6
نوع الوديعة	ودائع جارية	6,365.4	6,485.3	6,428.3
	ودائع توفير	5,593.6	5,764.5	5,753.0
	ودائع لأجل	4,528.6	4,572.3	4,592.9
العملة	دولار	5,997.0	5757.3	5,483.1
	شيكل	6,629.1	7875.6	7,875.6
	دينار أردني	3,431.1	3,220.4	3,065.6
	عملات أخرى	430.4	370.5	350.0
إجمالي ودائع العملاء		16,487.6	16,822.1	16,774.3

جدول 3: المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع والقروض (%)

	الفترة	شيكل	دينار	دولار
فوائد الإقراض	ربع ثالث-22	6.83	6.08	6.14
	ربع ثاني-23	7.03	6.09	6.30
	ربع ثالث-23	6.94	6.05	6.16
فوائد الإيداع	ربع ثالث-22	1.97	1.78	1.80
	ربع ثاني-23	2.23	2.08	2.26
	ربع ثالث-23	2.34	2.20	2.46

5- القطاع المالي غير المصرفي

- **قطاع الأوراق المالية:** أُغلق مؤشر القدس عند حاجز 633.4 نقطة نهاية الربع الثالث 2023، مسجلا انخفاضا نسبته 3% عن إغلاقه نهاية الربع السابق لذات العام، وارتفاعا نسبته 1% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. وشهد إجمالي أعداد وقيم التداول في بورصة فلسطين ارتفاعا ملحوظاً نهاية الربع الثالث 2023 مقارنة مع الربع السابق بما نسبته 86% و129% على التوالي، وبالمقارنة مع الربع المناظر انخفض عدد وقيمة الأسهم المتداولة بما نسبته 33% و15% على التوالي. كما وصلت القيمة السوقية لأسهم البورصة نهاية الربع الثالث من العام 2023 إلى حوالي 5 مليار دولار، وهذا يعادل حوالي 26% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (الجدول 1). ويستفاد من الشكل 1 أنّ حصة الشركات من القيمة السوقية للتعاملات في البورصة بلغت حوالي 45% مقارنة بحصة الأفراد التي بلغت 26%.

جدول 1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

البيان	ر3 2022	ر2 2023	ر3 2023
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	66.7	24.0	44.7
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	134.4	50.2	114.8
القيمة السوقية (مليون دولار)	4,845.1	5,047.2	4,889.5
عدد الصفقات	10,718	6,949	6,561
عدد جلسات التداول	62	57	63
القيمة السوقية /الناتج المحلي الإجمالي*	%25.4	%26.4	%25.6

* تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2022 نظرا لأن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي بالأسعار الجارية.

- **قطاع التأجير التمويلي:** هناك 8 شركات للتأجير التمويلي في فلسطين مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال في نهاية الربع الثالث 2023. وبلغت قيمة عقود التأجير التمويلي المسجلة لدى الهيئة 33.5 مليون دولار، بواقع 623 عقد، نهاية الربع الثالث 2023، مسجلة انخفاضا عن الربع السابق بما نسبته 3% في قيمة العقود و18% في عددها. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام السابق سجلت قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي انخفاضا نسبته 19% و13% على التوالي، ويعزى الانخفاض المشار إليه في قيمة وعدد عقود التأجير التمويلي للفترات المذكورة إلى قيام بعض البنوك بتقديم تسهيلات بنكية لتمويل المركبات دون دفعة أولى وبفترات سماح طويلة، ما أدى إلى خسارة شركات التأجير جزءا من حصتها السوقية في الربع الثالث. ويلاحظ أن المركبات، للاستخدام الشخصي والتجاري ما زالت تستحوذ على الحصة الأكبر (نحو 94%) من محفظة التأجير التمويلي في فلسطين. من جهة أخرى، ما زال هناك تركز عال في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بما نسبته 32%، تليها مدينتا نابلس والخليل بما نسبته حوالي 14% و13% على التوالي، ومن الملاحظ أن هناك استقرار في توزيع هذه النسب على مدى السنوات السابقة لعوامل تتعلق بهيكلة الاقتصاد وتركز الأعمال في بعض المحافظات (انظر الشكل رقم 2، و3).

شكل 1: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقا لصفة المتعامل كما هي نهاية الربع الثالث 2023 (مليون دولار)

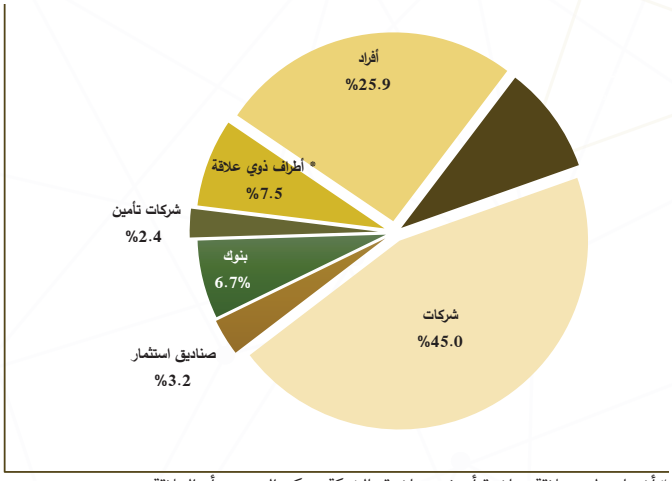

* أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

شكل 2: التوزيع النسبي الجغرافي لعدد عقود التأجير التمويلي - نهاية الربع الثالث 2023

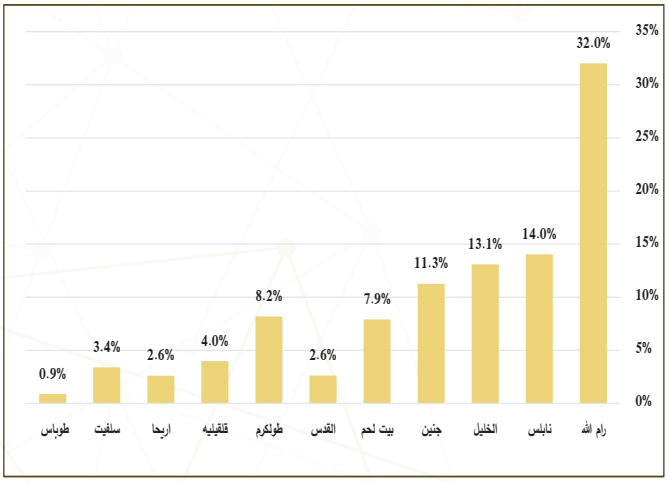

شكل 3: توزيع مكونات محفظة التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور- نهاية الربع الثالث 2023

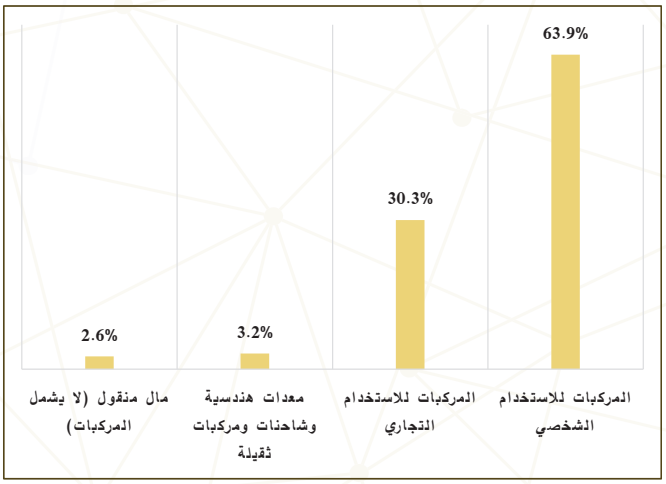

6- الأسعار والتضخم

- يتأثر تطور الأسعار في فلسطين بثلاثة عوامل: التضخم في السوق الإسرائيلية (التبدل في أسعار الواردات من إسرائيل)، تبدل أسعار الواردات من السوق الدولية (بما فيها تأثير تحولات سعر صرف الشيكل تجاه الدولار)، وأخيرا تحولات الطلب في الاقتصاد المحلي. ويطلق على الأثرين الأولين اسم «التضخم المستورد» للتمييز عن التضخم المتولد محليا.
- **معدل التضخم:** بلغ معدل التضخم في فلسطين بين الربع الثالث 2023 والربع المناظر 2022 (أي على أساس سنوي) 4.5% (أنظر الشكل 1)، موزعا بين 5.0% في الضفة و3.3% في القطاع. ويمثل هذا ارتفاعا عن معدل التضخم في الربع السابق الذي بلغ 3.6% (أساس سنوي). وساهم الارتفاع في قيمة الدولار تجاه الشيكل بين الربعين المتناظرين (10.0%) في زيادة الأسعار بالشيكل للواردات المقومة بالدولار. ويشير «تقرير التضخم لسلطة النقد إلى أن أهم عامل وراء التضخم الذي تشهده فلسطين جاء من ارتفاع أسعار الواردات.
- **المجموعات السعرية:** يوضح الجدول 1، أن التضخم في الضفة جاء نتيجة ارتفاع أسعار معظم مجموعات السلع في سلة الاستهلاك، على رأسها الثقافة والترفيه (12.1%)، وخدمات العناية الشخصية (8%)، والمواد الغذائية والمشروبات المرطبة (6.6%)، والتعليم والنقل والمواصلات (6.2% لكل منهما). وكذلك في قطاع غزة، جاء التضخم نتيجة ارتفاع أسعار معظم مجموعات السلع في سلة الاستهلاك، وكان الارتفاع الأعلى في أسعار الثقافة والترفيه (8.1%)، وخدمات العناية الشخصية (8.1%)، والتأمين والخدمات المالية (6.2%).
- **توقعات التضخم:** توقع البنك الدولي، قبل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، أن يبلغ معدل التضخم في فلسطين خلال العام 2023 كاملا 3.8%، وأن ينخفض تدريجيا إلى 3.0% في العام القادم وإلى 2.7 في العام 2025. ولكن، من المؤكد أن التضخم في العام الحالي والسنتين القادمتين سيأخذ مسارا مغايرا، في كل من الضفة والقطاع، بتأثير الأحداث التي شهدتها فلسطين خلال الربع الأخير من العام.
- **عدم مرونة الأسعار:** استنتج تقرير التضخم» لسلطة النقد أن هناك تأخرا في استجابة الأسعار المحلية للتطورات السعرية التي تحدث في السوق الدولية. أي أن انخفاض الأسعار في السوق الدولية (وبشكل خاص أسعار الطاقة والغذاء) لا ينعكس بشكل كامل وسريع على الأسعار المحلية. وأحد الأسباب المهمة وراء هذا يعود على قصور المنافسة في السوق المحلية.

- **تطور القوة الشرائية:** أدى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك (التضخم) بنسبة 4.5% بين الربع الثالث 2023 والربع المناظر 2022 إلى انخفاض القوة الشرائية للشيكل في الأراضي الفلسطينية بنفس النسبة. ومع ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 10.0% بين الربعين المتناظرين، فإن القوة الشرائية لمن يستلمون رواتبهم بالدولار ويصرفون بالشيكل تكون قد ارتفعت بنسبة 5.5% (=10.0%-4.5%). وهذا أيضا يعادل تقريبا التبدل في القوة الشرائية للدينار الأردني، نظرا لارتباط الدينار مع الدولار بسعر صرف ثابت (أنظر الجدول 2).

شكل 1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم الربعية (أساس سنوي) % (سنة الأساس 2018)

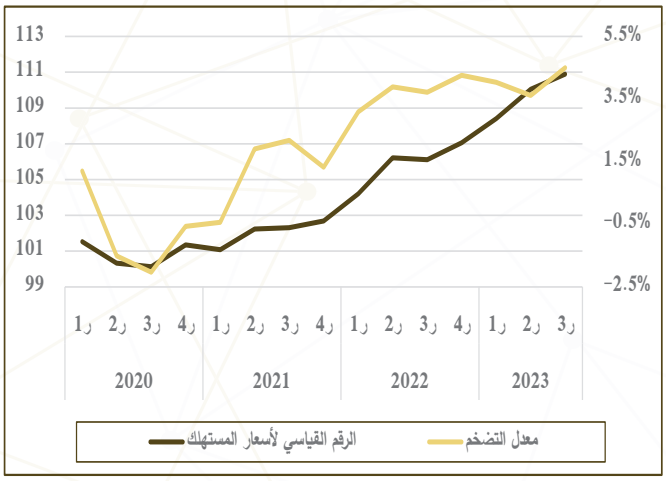

جدول 1: معدل التضخم في الربع الثالث 2023 حسب مجموعات الإنفاق الرئيسية (أساس سنوي، %)

مجموعة الإنفاق الرئيسية	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	6.6	2.8	5.4
المشروبات الكحولية والتبغ	4.3	4.9	4.2
الأقمشة والملابس والأحذية	1.2	2.5	1.2
المسكن ومستلزماته	3.1	1.9	2.9
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	-0.3	2.5	0.7
الخدمات الطبية	1.5	0.5	1.2
النقل والمواصلات	6.2	0.1	4.9
الاتصالات	-2.6	0.1	-1.4
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	12.1	8.1	11.3
خدمات التعليم	6.2	1.5	4.8
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	1.7	4.2	2.6
التأمين والخدمات المالية	4.7	6.2	4.5
الرعاية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات المتنوعة	8.0	8.1	8.0
معدل التضخم	5.0	3.3	4.5

جدول 2: تطور القوة الشرائية للعملات المختلفة في الربع الثالث 2023 (أساس سنوي %)

العملة	التغير في القوة الشرائية
الشيكل	(4.5)
الدولار	5.5
الدينار	5.5

المصدر: تم احتساب الأرقام بناء على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
*الأرقام ما بين الأقواس سالبة.

7- الاستيراد والتصدير

- **التجارة الخارجية المرصودة**[1]: تراجعت الواردات السلعية «المرصودة» في الربع الثالث 2023 بمقدار طفيف (0.1%) مقارنة مع الربع المناظر 2022 (أساس سنوي) لتصل إلى نحو 2,123.8 مليون دولار (أنظر الشكل 1). بالمقابل ارتفعت الصادرات السلعية المرصودة بنسبة 2.4% على أساس سنوي أيضا، ووصلت إلى 415.3 مليون دولار (أنظر الشكل 2). وجاء نحو 58% من الواردات في الربع الثالث من إسرائيل، في حين ذهب 91% من الصادرات إليها.
- **حصة قطاع غزة من التجارة الخارجية المرصودة**: شكلت الصادرات السلعية من قطاع غزة في العام 2022 نحو 2% من إجمالي الصادرات الفلسطينية السلعية المرصودة، في حين شكلت الواردات من السلع إلى القطاع نحو 14% من إجمالي الواردات الفلسطينية السلعية المرصودة. ويلاحظ أن مؤشرات التجارة الخارجية في قطاع غزة بدأت بالتراجع منذ الحصار الذي فرضته إسرائيل على القطاع، كما يتضح من الشكل 3.
- **نسبة الصادرات**: أدت التحولات في قيمة الصادرات والواردات إلى ارتفاع نسبة الصادرات إلى الواردات في الربع الثالث مقارنة مع الربع المناظر، بمقدار نصف نقطة مئوية. لكنها انخفضت بمقدار طفيف (0.1 نقطة مئوية) عن مستواها في الربع السابق، لتصل إلى 19.6%.
- **الميزان التجاري**: يمثل الفارق بين الصادرات والواردات العجز في الميزان التجاري السلعي، والذي بلغ 1,708.5 مليون دولار في الربع الثالث، وهو ما يعادل 37% من الناتج المحلي الإجمالي. وغالبا ما يؤدي الفائض في ميزان الخدمات مع إسرائيل إلى تحسين الميزان التجاري بشكل طفيف.

شكل 1: واردات السلع المرصودة (مليون دولار)

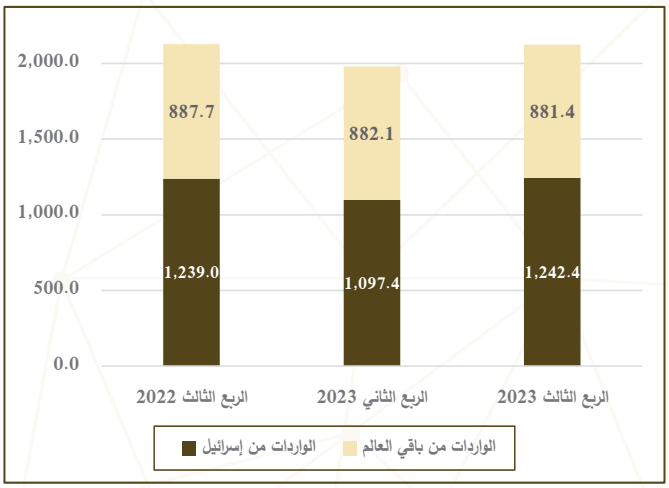

شكل 2: صادرات السلع المرصودة (مليون دولار)

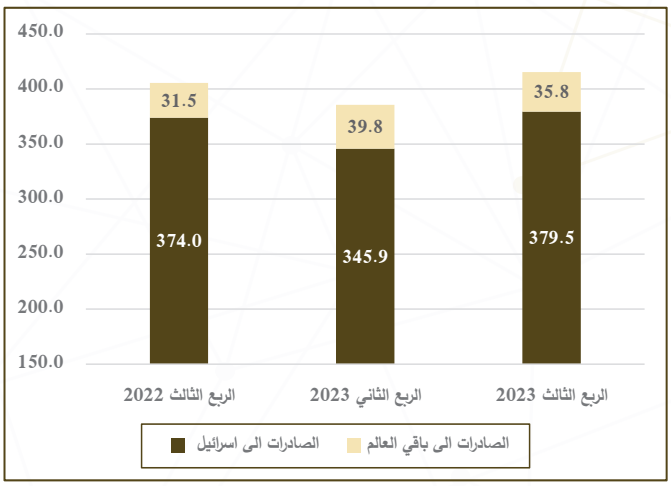

شكل 3: حصة الصادرات والواردات السلعية المرصودة في قطاع غزة من إجمالي فلسطين (%)

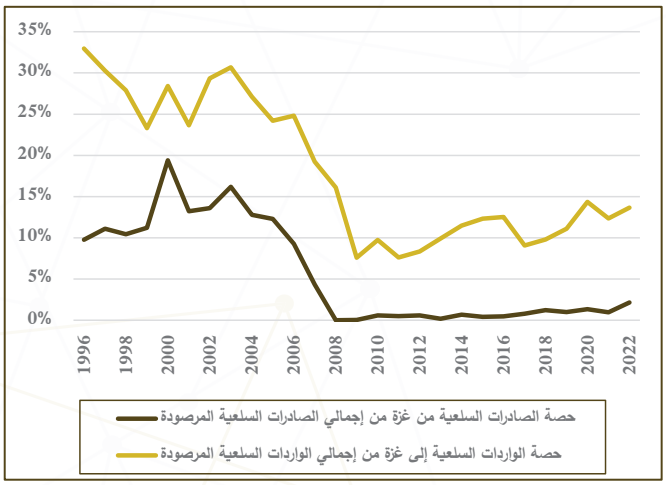

1 التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجّلة في فواتير المقاصة، والبيانات الجمركية، والتجارة بالمواد الزراعية. وهي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية.